## ارتفاع طفيف للنفط عند 51.7 دولاراً للبرميل

# «أوبك +» تلتزم بتخفيضات إنتاج النفط في نوفمبر

قال مصدران في مجموعة أوبك+ ، وفقا لرويترز إن التزام المجموعة بالاتفاق العالمي لخفض إنتاج النفط بلغ 101 % في نوفمبر ().
وقال أحد المصدرين إن التزام الدول الأعضاء في أوبك بلغ 104 % فيما بلغت نسبة التزام الدول المنتجة غير العضوة في أوبك ومنها روسيا 95.

كما ارتفعت أسعار عقود خام برنت لأقرب إستحقاق، امس الخميس ، بنسبة 0.1 في المائة لتتداول عند 51.7 دولار للبرميل. كما صعدت أسعار خام غرب تكساس الوسيط WTI (الأمريكي) لأقرب إستحقاق، بنحو 0.02 في المائة لتتداول عند 48.4 دولار للبرميل.

كانت الأسعار قد ارتفعت مع بدء الترخيص للقاحات الوقاية من فيروس كورونا، وتوافق "أوبك+" على تمديد اتفاق خفض الانتاج حتى نهاية العام.

و15 يوليو الماضي، قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إن تخفيضات الإنتاج الفعلية لمجموعة "أوبك+"، التي ستبدأ مطلع (أغسطس)، ستبلغ 7.7 مليون برميل يوميا وترتفع إلى 8.1 مليون برميل يوميا بعد إضافة تعويضات الدول، التي كانت أقل امتثالا في الشهور الماضية.

و6 يونيو الماضي، تم تمديد اتفاق أوبك+ بخفض الانتاج بواقع 9.7 مليون برميل يوميا حتى نهاية يوليو المقبل.

موجة الارتفاعات الأخيرة مدفوعة بتحسن الطلب مع بدء الفتح التدريجي للاقتصادات حول العالم وتخفيف قيود مواجهة "كورونا"، إضافة إلى تقلص المعروض مع إعلان تخفيضات طوعية من السعودية بمقدار مليون برميل يوميا.

ووجهت وزارة الطاقة، شركة أرامكو السعودية بتخفيض إنتاجها من البترول الخام، لشهر يونيو القادم، بكمية إضافية طوعية تبلغ مليون برميل يومياً، تُضاف إلى التخفيض الذي التزمت به المملكة في اتفاقية أوبك بلس الأخيرة، في الثاني عشر من إبريل 2020.

وبهذا سيكون حجم التخفيض الذي ستلتزم به المملكة، قياساً على معدل إنتاجها في شهر إبريل الماضي، نحو 4.8 مليون برميل يومياً. وبالتالي سيكون إنتاجها لشهر يونيو، بعد الخفضين الأساس والطوعي، نحو 7.5 مليون برميل يومياً.

كما وجّهت وزارة الطاقة، الشركة إلى السعي لخفض إنتاجها في شهر مايو الجاري، عن المستوى المستهدف وهو نحو 8.5 مليون برميل يومياً، بالتوافق مع عملائها.

وتستهدف من هذا الخفض الإضافي تحفيز الدول المشاركة في اتفاق أوبك بلس، والدول المنتجة الأخرى، للالتزام بنسب الخفض التي التزمت بها، وتقديم المزيد من الخفض في إنتاجها، وذلك سعيًا منها لدعم استقرار الأسواق البترولية العالمية.

وكانت أسعار النفط صعدت في الفترة الأخيرة، بفضل بدء دول تحالف "أوبك +" بتنفيذ الاتفاق، الذي يقضي بخفض تاريخي بواقع 9.7 مليون برميل يوميا، مباشرة بعد التراجعات الحادة لأسعار النفط، ولم تنتظر بدء التطبيق الذي كان مقررا له الأول من (مايو).

# الأسهم الأوروبية تواصل اتجاهاً صعودياً بدعم من اتفاق بريكست

أغلقت سوق الأسهم الأوروبية، عند أعلى مستوى في عشرة أشهر بدعم من اتفاق التجارة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي وآمال في مزيد من إجراءات التحفيز في الولايات المتحدة وحملة تطعيم مارثوانية للوقاية من مرض كوفيد19.

وأنهى المؤشر ستوكس 600 الأوروبي جلسة التداول مرتفعاً 0.8% مواصلاً الصعود لخامس جلسة على التوالي.

وأظهرت الأسهم البريطانية أداء أفضل من نظيراتها في المنطقة بصعودها حوالي 1.7% في اليوم الأول للتداول بعد توقيع المملكة المتحدة إتفاقية للتجارة مع الاتحاد الأوروبي الأسبوع الماضي.

وأغلقت الأسهم الأيرلندية، التي تعتبر أيضاً مقياساً للمعنويات بعد بريكست، مرتفعة 1.3% عند أعلى مستوى في أكثر من 13 عاماً.

وتتجه الأسهم الأوروبية لإنهاء العام على انخفاض على الرغم من صعودها القوي من أدنى مستوياتها في عدة سنوات التي سجلتها في وقت سابق من العام.

ومن بين البورصات الرئيسية الأخرى في أوروبا، تراجع المؤشر داكس الألماني 0.2% من مستوى قياسي مرتفع بينما أرتفع المؤشر كاك 40 الفرنسي 0.4%.

وجاءت أسهم شركات السفر والترفيه الأوروبية بين أكبر الرابحين في جلسة اليوم مع صعود مؤشرها 1.5 % بدعم من إطلاق حملة تطعيم بلقاح مضاد لكوفيد19 في الاتحاد الأوروبي في مطلع الأسبوع.

## العراق يوقع عقداً بـ2.6 مليار دولار لبناء ميناء الفاو

اتفق العراق على صفقة بـ2.625 مليار دولار مع دايو للهندسة والبناء الكورية الجنوبية، لبناء المرحلة الأولى من ميناء الفاو للسلع الأولية في جنوب البلاد.

وبموجب العقد الذي وقعه في بغداد ممثلون عن وزارة النقل العراقية والشركة الكورية الجنوبية، ستتولى دايو تشييد خمسة مراس لتفريغ السفن، وفناء للحاويات.

## السعودية: التدريب ركيزة أساسية لتوطين الصناعات العسكرية

في وقت تواصل السعودية فيه جهودها لتوطين الصناعات العسكرية وتوسيع سوقها داخلياً، أكد الدكتور عبد اللطيف آل الشيخ، الرئيس التنفيذي لشركة «بي إيه إي سيستمز السعودية للتطوير والتدريب»، أن التأهيل والتدريب يمثلان ركيزة أساسية وممكناً حيوياً سيسهم في تحقيق هدف المملكة نحو توطين الصناعات العسكرية، في ظل «رؤية المملكة 2030».

وأوضح آل الشيخ في حوار مع «الشرق الأوسط» أن سوق التدريب والتطوير في المجالات الدفاعية واسعة، وتحتمل مزيداً من المراكز والأكاديميات المتخصصة، لتغطية الحاجة لهذا القطاع الكبير الذي يضم مجالات وأنشطة متخصصة في القطاعات العسكرية والحربية والأمنية والبحرية والمدنية، مفصحاً عن نجاح باهر في تأهيل مخرجات فنية من الكوادر السعودية لسوق الصيانة في المنظومات العسكرية المعقدة، بمجالَي الطيران الدفاعي والأمن البحري.

ويرى آل الشيخ أن توطين الكفاءات التدريبية في مجال الصناعة العسكرية وشيك؛ مشيراً إلى أن معظم المدربين الفنيين العاملين في «بي إيه إي سيستمز السعودية للتطوير والتدريب» حالياً، هم من الكوادر السعودية المؤهلة؛ لكنه في المقابل أكد أن وجود نسبة من المدربين الأجانب يمثل إضافة مهمة، ويعطي المتدربين فرصة للتعرف والاطلاع على خبرات عالمية.

## «بلومبيرج»: التغيرات الكبرى في الاقتصاد العالمي ما زالت ببدايتها

الصدمات الاقتصادية الكبرى مثل جائحة فيروس كورونا التي تفشت خلال العام الحالي تحدث كل عدة أجيال وتؤدي إلى تغييرات دائمة وعميقة.

وذكر تقرير نشرته "بلومبيرج" أنه بمقياس إجمالي الناتج المحلي يمكن القول إن الاقتصاد العالمي يمضي بصورة جيدة في طريق التعافي من التباطؤ الذي تحمل تداعياته سكان العالم أجمع تقريبا. ومن المحتمل أن يساعد بدء التطعيم بلقاحات كورونا في تسريع وتيرة التعافي. لكن من المنتظر أن تحدد آثار فيروس كورونا المستجد، شكل النمو العالمي لسنوات مقبلة.

ويمكن تمييز بعض هذه الآثار الآن بالفعل. فالإنسان الآلي والأنظمة الإلكترونية تستحوذ على العديد من وظائف عمال المصانع والخدمات بينما سيبقى موظفو الأعمال الإدارية في منازلهم لوقت أطول. كما سيزداد التباين في الدخول بين الدول وبعضها البعض وداخل الدولة نفسها. وستلعب الحكومات دورا أكبر في حياة المواطنين وستنفق وتقرض المزيد من الأموال.

وقد عادت الحكومة الكبيرة إلى الظهور حيث تعاد كتابة العقد الاجتماعي بين المجتمع والدولة بسرعة. وأصبح من الشائع أن تتبع السلطات الأماكن التي يذهب إليها الأشخاص ومن التقوا بهم وتدفع لهم رواتبهم بدلا من أصحاب العمل الذين لا يستطيعون مواصلة دفع الأجور في ظل التداعيات الاقتصادية للجائحة ودفع رواتبهم عندما لا يتمكن أصحاب العمل من إدارتها. وفي البلدان التي سادت فيها أفكار السوق الحرة لعقود طويلة كان لا بد من إصلاح شبكات الأمان الاجتماعي للحد من تداعيات الجائحة.

ولدفع تكلفة هذه الإجراءات واجهت حكومات العالم عجزا في الميزانية بلغ 11 تريليون دولار هذا العام وفقا لشركة ماكينزي للاستشارات المحاسبية والقانونية هناك بالفعل نقاش حول المدة التي يمكن أن يستمر فيها هذا الإنفاق الحكومي الكبير ومتى يتعين على دافعي الضرائب بدء سداد هذه الفاتورة. ولكن على الأقل في الاقتصادات المتقدمة لا تشير أسعار الفائدة شديدة الانخفاض والأسواق المالية غير المنضبطة إلى أزمة مالية على المدى القريب.

و تضيف "بلومبيرج" أنه على المدى الطويل ستؤدي إعادة التفكير الكبيرة في الأوضاع الاقتصادية إلى تغيير الأفكار بشأن الدين العام. فهناك إجماع جديد على أن الحكومات لديها مجال أكبر للإنفاق في عالم منخفض التضخم كما يمكن لهذه الحكومات استخدام السياسة المالية بشكل أكثر استباقية لدفع اقتصاداتها إلى النمو.

وعادت البنوك المركزية إلى طبع النقود. كما سجلت أسعار الفائدة مستويات منخفضة قياسية جديدة. وكثف محافظو البنوك المركزية سياسات التيسير الكمي ، ووسعوا نطاقها لتشمل شراء سندات الشركات إلى جانب السندات الحكومية بهدف تعزيز الأداء الاقتصادي.

لقد خلقت كل هذه التدخلات النقدية بعضا من أسهل الظروف المالية في التاريخ وأطلقت العنان لجنون الاستثمار المضارب والذي ترك الكثير من المحللين قلقين بشأن المخاطر الأخلاقية في المستقبل. لكن من الصعب تغيير اتجاه سياسات البنوك المركزية خاصة إذا ظلت أسواق العمل متعثرة واستمرت الشركات في إجراءات خفض النفقات.

## المركزي الألماني يُشكك في إجراءات التحفيز المالي بمنطقة اليورو

شكك ينس فايدمان رئيس البنك المركزي الألماني في قرار البنك المركزي الأوروبي تعزيز البرنامج الطارئ لشراء السندات، في إطار إجراءاته لدعم اقتصادات منطقة اليورو في مواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد.

وقال فايدمان، عضو مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي، في مقابلة مع صحيفة راينشه بوست الألمانية أمس الخميس: "دعم السياسة النقدية للاقتصاد ضرورة، لكن عندي شكوك في المدى الجديد الذي تقرر لشراء السندات، وبالإضافة إلى ذلك من المهم التخلي عن هذه الإجراءات عندما تنتهي الطوارئ التي فرضت اتخاذها".

وفي معرض حديثه عن الإجراءات التي اتخذتها ألمانيا لاحتواء الأضرار المالية الناجمة عن الجائحة، قال فايدمان إن عبء الديون على ألمانيا سيكون أقل مما كان خلال الأزمة المالية العالمية في 2008 و2009، مضيفاً "رأينا في الصيف أن الاقتصاد يمكن أن ينتعش مرة أخرى بسرعة بعد رفع إجراءات الإغلاق، ولهذا فإن الموجة الثانية لا تعني أننا نشكك الآن بشكل أساسي في توقعاتنا الاقتصادية".

## التضخم في تركيا يتجاوز توقعات الحكومة

توقع خبراء اقتصاديون في استطلاع للرأي أجرته رويترز أن التضخم السنوي في تركيا من المتوقع أن يبلغ 14.20 بالمئة في نهاية 2020 ليتجاوز تقديرات الحكومة بعد ضعف قوي لليرة في معظم العام.

وظل التضخم حول 12 بالمئة في معظم 2020 قبل أن يرتفع على غير المتوقع فوق 14 بالمئة في نوفمبر بعد تراجع قيمة الليرة التي هبطت في إحدى المراحل 30 بالمئة مقابل الدولار منذ بداية العام، بحسب "رويترز".

وفي استطلاع للرأي أجرته رويترز بين 14 خبيرا اقتصاديا، بلغ متوسط التقديرات للتضخم السنوي في ديسمبر 14.20 بالمئة وتراوحت التقديرات بين 13.70 بالمئة و15.27 بالمئة.

وكانت الحكومة قد توقعت في برنامجها المتوسط الأجل أن التضخم سيبلغ 10.5 بالمئة في نهاية 2020 .

## الرئيس الصيني: اتفاقية الاستثمار مع الاتحاد الأوروبي توفر بيئة عمل أفضل

ذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة الرسمية (شينخوا) أن الرئيس الصيني شي جين بينغ قال إن اتفاقية الاستثمار المرتقبة مع الاتحاد الأوروبي ستوفر أسواقا أكبر وبيئة عمل أفضل للاستثمارات الصينية والأوروبية.

وأضاف أن الاتفاقية تظهر عزم الصين وثقتها في الانفتاح، مشيرا إلى أنها ستحفز الاقتصاد العالمي أثناء تعافيه من جائحة كورونا، فضلا عن تعزيز العولمة الاقتصادية والتجارة الحرة، بحسب "رويترز".

# لبنان: سنستخدم الاحتياطيات المتبقية المخصصة لدعم السلع الأساسية

قال رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب أن لبنان يمكنه استخدام ملياري دولار في احتياطيات متبقية للدعم لستة أشهر أخرى، بينما يثير انهيار مالي في البلاد مخاوف من تزايد الجوع.

وأدت أسوأ أزمة في لبنان منذ الحرب الأهلية التي عصفت بالبلاد بين عامي 1975 و1990 إلى انهيار العملة وارتفاع حاد للتضخم. وأثارت نُذُر نهاية للدعم تحذيرات من الأمم المتحدة من «كارثة اجتماعية».

وقال دياب أيضا أن مسؤولين غربيين أبلغوه بأن هناك «قراراً دولياً» بعدم مساعدة لبنان بسبب دور حزب الله المدعوم من إيران في البلاد.

وقال دياب في مقابلة أنه علم فقط بوجود ملياري دولار في احتياطيات أجنبية متبقية للدعم من تعليقات أدلى بها حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة الأسبوع الماضي وبثها التلفزيون. وأضاف «لقد سألته عدة مرات. ولم أتلق شيئا رسميا». وتابع القول أن المبلغ أكبر مما كان متوقعاً وسيستمر «ستة أشهر إذا طبقنا نظام البطاقات.»

وعبر عن أمله في التوصل لاتفاق بحلول فبراير بشأن خطة لوقف الإنفاق على الدعم وتوفير المساعدة للفقراء في الوقت نفسه. ولم يرد متحدث باسم مصرف لبنان حتى الآن على طلب للتعقيب.

ومع نضوب التدفقات الدولارية إلى لبنان، يقوم البنك المركزي بالسحب من الاحتياطيات الأجنبية لدعم ثلاث سلع رئيسية، القمح والوقود والدواء، وبعض السلع الأساسية. وقال دياب أن مجلس الوزراء أرسل إلى البرلمان قبل أسبوع تقريراً يحدد أربعة سيناريوهات لإبدال الدعم ببطاقات تموينية لستمائة ألف أسرة، أو أكثر من 2.5 مليون شخص.

ويبلغ عدد سكان البلد المعتمد على الاستيراد حوالي ستة ملايين، من بينهم ما لا يقل عن مليون لاجئ سوري.

وأحد الخيارات التي وردت في التقرير إلغاء الدعم للوقود والقمح، دون أن يشمل ذلك الدقيق (الطحين) وإعطاء الأسر 165 دولاراً شهريا بدلا من ذلك. وأشار التقرير أيضا إلى «حاجة لطلب المساعدة من الدول المانحة... لأن 2021 سيكون صعباً».

وتبادل البنك المركزي والحكومة إلقاء اللوم عن الانهيار الاقتصادي. ورداً على انتقادات بأن عاماً تقريباً انقضى دون خطة، قال دياب إن حكومته واجهت أزمات متعددة.